

يخضعون حاليا للعلاج بمرکزي البليدة ووهران

27 ألف مدمن على المخدرات خلال العشرية الأخيرة

● كشف، أمس، مختصون في الصحة العقلية ومسؤولي الديوان الوطني لمكافحة المخدرات خطورة انتشار المخدرات وسط الشباب، خاصة وأن عدد المدمنين الذين استقبلتهم مراكز معالجة الإدمان خلال السنة المنصرمة بلغ 5554 مدمن مقارنة مع 2006 التي سجلت عدد 4306 مدمن، بزيادة قدرها 1239 مدمن.

انطلقت، أمس، بالمعهد الوطني للصحة العمومية فعاليات الملتقى الوطني التكويني للتكفل بالمدمنين على المخدرات على مستوى مراكز معالجة الإدمان، وهو الملتقى الذي يدوم ثلاثة أيام والذي أشرف على تنظيمه كل من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها ومجمع المجلس الأوروبي للتعاون في مجال مكافحة الإفراط في التجارة غير الشرعية للمخدرات "مجمع سومبيدو" الذي عرض مساهمته في التكوين في مجال التكفل بظاهرة الإدمان بالجزائر في إطار ما يعرف بشبكة "ميد نات"، علما بأن ذات اللقاء سيسمح بتبادل التجارب بين الهيئتين في مجال مكافحة هذه الآفة والاطلاع على أحدث طرق معالجة المدمنين

وميكانيزمات التكفل خاصة بأبائهم الذين عادة ما تجدهم في دوامة لا يعرفون مخرجا لما وقع فيه أبائهم حسبما أكد السيد عبد المالك سايح مدير عام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها والذي أضاف أنهم لجأوا لتلك الإجراءات هو الارتفاع والتطور المذهل الذي عرفه انتشار المخدرات خاصة الصلبة منها إلى جانب الممتلئة في الحبوب المهلوسة بدليل حجز 16 طنا من ذات المخدرات خلال 2007، بينما لم تكن الكميات المحجوزة خلال 2006 تتجاوز 9 أطنان، وهو طبعاً ما انعكس على تزايد عدد الأشخاص المدمنين، حيث إن عدد الذين استقبلتهم مراكز معالجة الإدمان خلال سنة 2006 بلغ 4306 مدمن، وهو الرقم الذي شهد ارتفاعاً خلال سنة 2007 وبزيادة قدرت بـ 1239 مدمن، علما بأن العدد الإجمالي للمدمنين الذين تم التكفل بهم في العشر سنوات الأخيرة بلغ 27000 مدمن، وعن هذه الأرقام المرشحة للارتفاع أكد المشاركون في فعاليات الملتقى أنها تمثل العدد المحصى لمن كانت لهم قابلية العلاج من الإدمان بينما هناك رقم أسود لا نستطيع الوصول إليه الأمر الذي استدعى دق ناقوس الخطر في مجال انتشار

المخدرات، وعن هذه النقطة أكد السيد صالح عبد النوري مدير الدراسات والتحليل والتقييم بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لـ "الخبر" أن الجزائر مقبلة بعد 7 أو 8 سنوات على فترة انتشار قطيع للمخدرات، خاصة وأن كل العوامل المساعدة على ذلك متوفرة بدءاً من انتشار الرشوة التي أشار أنها تسير والمخدرات في اتجاه واحد "فكل منهما يغذي الآخر" حسب، مضيفاً أن التغييرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها مجتمعنا والتي باتت يميزها غياب دور الأسرة في التربية الاجتماعية مع تخلي المدرسة عن وظيفتها التربوية دعمت تفشي الظاهرة، مؤكداً أن المخدرات انتشرت عبر كل الفضاءات التي يتواجد بها الشباب بما فيها المدرسة الجزائرية بكل مراحلها انطلاقاً من الابتدائي، علماً بأن مختلف الدراسات التي عالجت ظاهرة المخدرات بالجزائر والتي انطلقت منذ 1990 أكدت أن أول شريحة عمرية مستهلكة للمخدرات ممثلة في من تراوحت أعمارهم بين 17 و18 سنة لتسجل حالات عند ذوي 9 و11 سنة. وأمام الارتفاع الملحوظ لانتشار الظاهرة، أكد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات عمار تو في تدخله

لدى افتتاح الملتقى أن الوزارة بادرت بوضع مخطط وطني للتكفل بالمدمنين بإنتاج 15 مركزاً لعلاج الإدمان سوف يتم فتحها قريباً إلى جانب 53 مركزاً وسيطاً لعلاج الإدمان، وذلك لدعم المركزين الوحيدين المتواجدين على مستوى الوطن، وهما مركزا البليدة وسيدي الشحمي بوهران اللذين لم يعودا قادرين على استيعاب أعداد المتكفل بهم. تحدر الإشارة في مجال التكفل بالمدمنين أنه يجب توفر إرادة من قبل المدمنين لنجاح علاجهم، وهو ما أكد عليه البروفيسور لعبيادلي محمد الصالح رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى باب الوادي الجامعي، الذي أشار لنا أن مصلحته تحوي وحدة خاصة بالتكفل بالمدمنين، وتنشط ضمن شبكة الجزائر لمكافحة الإدمان بالتنسيق مع المركز الاستشفائي للبليدة، مضيفاً أن كثيرين من الشباب المدمن من تم جلبهم رغم إرادتهم وبالحد من أهاليهم لم يرضخوا للعلاج وغادروا المصلحة في البداية، مطالباً المجتمع المدني بضرورة توعية هؤلاء الشباب وتزويدهم بالمعلومات الموضحة للتأثير السلبي للمخدرات على صحتهم العقلية. الجزائر، ص. بورويلة